العرب
السبت 2019/11/16
السنة 42 العدد 11530

تركيا وإيران وإسرائيل تسعى لإعادة رسم خارطة توزع القوى في الشرق الأوسط

إسرائيل تلعب وفق قواعدها القديمة وإيران وتركيا تخسران أوراقا كثيرة في سباق التنافس الإقليمي

تحضر تركيا وإسرائيل وإيران في الصف الأول للاعبين المنغمسين في الصراعات في لعبة تحولات في منطقة الشرق الأوسط. تختلف قواعد لعب كل طرف. وتتباعد الدول الثلاث في مسائل لكنها تتقارب في أخرى. ويفرض تواجد هذه القوى، التي نجحت في التأثير في توازنات كثيرة في المنطقة، إلى جانب روسيا، على دول المنطقة مراجعة خارطة توزع القوى وتعديل بوصلتها حتى لا تنزل أكثر في الفوضى التي تستثمر فيها قوى "صاعدة" على غرار إيران وتركيا.

واشنطن تلعب دور الجوكر في لعبة صناعة التوازنات الجديدة في المنطقة

أبوظبي – ضمن توزع القوى الجديدة في الشرق الأوسط، رصد ملتقى أبوظبي الإستراتيجي السادس، ما هو معروف من بروز ثلاث قوى رئيسية من خارج العالم العربي، كما رصد تنافسها على الهيمنة والقيادة في المنطقة: إيران وتركيا وإسرائيل.

لكن في الوقت الذي تتقدم فيه إيران بصفتها قوة إقليمية متحدية لقواعد النظام الدولي، تواجه جملة من الأزمات المحلية والخارجية التي تكشف حدود قدرتها على تحقيق طموحاتها الإقليمية. بالمقابل تنخرط إسرائيل بشكل فاعل في صياغة قواعد اللعبة الجديدة في الشرق الأوسط، فيما تبدو تركيا في طريقها إلى خسارة أوراق كثيرة في لعبة التنافس الإقليمي.

دور إسرائيلي مختلف

لا يمكن للباحث إلا أن يلاحظ الأزمة الحكومية في إسرائيل والتي قد تفضي مرة أخرى إلى الذهاب إلى انتخابات عامة مسبقة علها تغير من شكل المشهد السياسي في الكنيست. لكن، في الوقت عينه، لا يمكن إغفال أن إسرائيل الدولة تعمل، وأن أجهزتها الأمنية والعسكرية قادرة على شن هجمات كتلك التي استهدفت قياديين لحركة الجهاد الإسلامي في غزة ودمشق، وقادرة على خوض حرب دون أي اكتراث بأزمة البلد السياسية.

مع ذلك، لا يمكن الاستخفاف بأزمة الانسداد السياسي المتعلّق بالموقف من التسوية السياسية وتوقّف المفاوضات مع الفلسطينيين، كما بأزمة الوجود المرتبطة تارة بتعملق المارد الديموغرافي العربي داخل أراضي فلسطين التاريخية، وتارة أخرى بهواجس الأمن سواء في ما تمثله الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة أو حزب الله في لبنان والحضور العسكري الإيراني في سوريا.

ويرى محللون أن الانتخابات الأخيرة لم تفصح عن أطروحات سياسية مختلفة بإمكانها أن تشكل رافعة جديدة للسلم في المنطقة. ويقول الدكتور ديفيد بولوك، وهو عضو زمالة برنشتاين ومدير "منتدى فكرة" بمعهد واشنطن، إنه "من غير المرجح أن نشهد تغييرات جوهرية في السياسة الإسرائيلية في ما يتعلق بالمنطقة والعالم بعد تشكيل الحكومة الجديدة".

ويبني بولوك تحليله على أن إسرائيل متحررة من أي ضغوط داخلية أو خارجية، لاسيما في عهد إدارة الرئيس دونالد ترامب في الولايات المتحدة، تفرض عليها تغييرات جوهرية في البنية العقائدية والإستراتيجية لعقلية الحكم.

ومع ذلك لا يرجح بولوك أن تخوض إسرائيل حربا ضد حزب الله أو حماس، على أن تصوره تناقض مع ذهاب إسرائيل إلى ضرب أهداف لـ"الجهاد" في دمشق وغزة ما أدى إلى تفجّر الحرب المحدودة الأخيرة في قطاع غزة. ويعتبر الباحث الأميركي أن إيران "ستبقى في مرتبة الخطر الوشيك من وجهة النظر الإسرائيلية"، ويتوقع "ألا تتردد إسرائيل في استهداف القوات الإيرانية وحلفائها في العراق وسوريا ولبنان".

ولم يوضح بولوك كيف لإسرائيل أن تضرب أهداف خصومها التابعين لإيران في هذه الدول "دون أن يؤدي الأمر إلى تصعيد كبير على حدود إسرائيل الشمالية". بيد أن الرجل يرى مع ذلك أن الأمور تجري وفق سقف معين، معتبرا أن الجميع سيلعبون وفق قواعد لعبة محددة.

على أن النقاش الذي طال إيران، في الجلسة المخصصة لدورها ما بين تركيا وإسرائيل، يوضح ضبابية لدى الباحثين في استشراف مآلات الأزمة الدولية مع إيران منذ قرار ترامب سحب بلاده من الاتفاق النووي الشهير. ويدور الجدل حول قدرة الضغوط الحالية على إحداث تغيير في موقف طهران وسلوكها في المنطقة.

ويقول الدكتور مسعود أنصاري، وهو أستاذ التاريخ الإيراني في جامعة سانت أندروز، إنه "لم تثبت لغاية الآن صحة الادعاء القائل إن الضغوط الاقتصادية على إيران من شأنها الحد من أنشطة إيران الإقليمية". بيد أن هذا التقييم تعوزه الحصافة، كون عصب الاقتصاد الإيراني متهالكا ويهدد بانهيار مجتمعي عام، فيما يكرر قادة إيران حاجة بلادهم لرفع العقوبات الأميركية كشرط أولي لأي مفاوضات. لكن أنصاري يكشف أن "المجتمع الإيراني لا يوافق على خيارات النظام الحاكم في البلد"، وأن الشعب الإيراني "يشعر بأن "البلاد تستنزف الكثير من الوقت والجهد في محاولات التمدد الإقليمي".

ويرى باحثون أن الانفجار الاجتماعي بات مسألة وقت، خصوصا أنه لا يمكن للكتل الشعبية الإيرانية إلا التأثر بالانفجارات الشعبية الحاصلة في لبنان والعراق، والتي تمثل احتجاجا صارخا على أنظمة سياسية ترعاها طهران.

ويعتبر أنصاري أن مسألة النفوذ الإقليمي لإيران "لا تهم الرأي العام الداخلي الإيراني"، لأنه يعتقد أن إمكانات البلاد الاقتصادية تنفق على الخارج، وأن هذا التمدد لا يحمل وفورات مالية لإنعاش الداخل. ويلفت إلى أنه "بينما يروج الحرس الثوري إلى وجود انتصار في سوريا والإقليم، فإن الشعب الإيراني يبدو غير مكترث لهذه النجاحات لأن اهتماماته مغايرة".

الحالة التركية

يلقي النقاش مجهرا على الحالة التركية في المنطقة راصدا تطور تجربة حزب العدالة والتنمية والرئيس رجب طيب أردوغان وتذبذب أهدافها في السياسة الخارجية. فالواضح أن تركيا أردوغان تجاوزت عقيدة "صفر مشكلات"، كما تجاوزت تقليدية تحالفها غربا باتجاه محاولات تجريبية للتعايش بين تحالف أطلسي بقيادة الولايات المتحدة وآخر شرقا بزعامة روسيا. وفيما تتردد أصوات أطلسية تشكك بالتحالف مع تركيا بعد شرائها منظومة أس 400 الصاروخية الروسية، تتهم الأوساط الأوروبية أردوغان ونظامه بالتسويق لإسلام سياسي متواطئ مع تنظيمات جهادية مثل داعش والقاعدة.

ويقول الدكتور فيليب جوردون، وهو زميل بحث أول في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في مجلس العلاقات الخارجية، إن "الغرب راهن على النموذج التركي في المصالحة بين الإسلام والمعاصرة". ويضيف أن "الغرب اعتبر أن نموذج الشراكة الناجحة بين تركيا والغرب من خلال حلف الناتو والتعاون الاقتصادي، يؤسس لعلاقة جديدة بين الشرق والغرب". ويخلص الباحث الأميركي إلى أن "تركيا عمليا تحولت تدريجيا من حليف مقرب من الولايات المتحدة إلى خصم يفكر الغرب في إنهاء عضويته في حلف الناتو".

وتقترب هذه الخلاصة من مضامين الزيارة التي قام بها أردوغان مؤخرا إلى الولايات المتحدة، من حيث اصطدام الرئيس التركي بمزاج أميركي، عبر عنه عدد من شيوخ الكونغرس بشكل صريح.

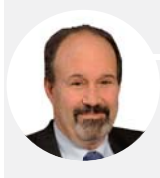

ديفيد بولوك

إسرائيل متحررة من أي ضغوط داخلية أو خارجية

فيليب جوردون

تركيا تحولت إلى خصم يفكر الغرب في إنهاء عضويته في الناتو

ويفصح هذا المزاج عن تحول غربي حيال تركيا وتفكير جدي في التعامل معها بصفتها بلدا يبتعد عن المنظومة الغربية ولا يمكن الوثوق بها ولا التعويل عليها داخل مشهد التوازنات الدولية الراهن.

إصدارات

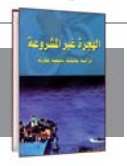

الهجرة السرية.. خلاص يتحول إلى إحدى صور الجريمة المنظمة

سعد القرش
روائي مصري

لفترات التحولات والأزمات الدولية والإقليمية والحروب الأهلية ضريبة بشرية تتمثل في الهجرات القسرية، وهي مؤقتة غالبا؛ لارتباطها بظروف قاهرة تجبر مجموعات بشرية على التماس الأمن والعدل في كسب علم أو تأمين عيش. ولم يحدث إلا في السنوات الأخيرة أن وصفت هذه الهجرات بأنها «غير مشروعة»، ولعله وصف استعلائي غير عادل، فالحدود لا تزال مفتوحة في اتجاه واحد، تتدفق عبره البضائع الأوروبية إلى دول جنوبية يراد لها أن تظل سوقا استهلاكية، ولكن الحدود تغلق في وجه أبناء هذا الجنوب، إذا فكروا في الصعود شمالا.

الهجرة السرية تسلل غير قانوني بوثائق مزورة، ولا تخضع للقوانين المنظمة للسفر، وإنما لتحايلات على دولتيْ الانطلاق والوصول. وكانت السينما أوفر حظا بمعالجة قضايا الهجرة السرية، في أفلام روائية وتسجيلية لمخرجين عرب وأفارقة وأوروبيين. ويشكّل العرب وبخاصة السوريين عنوانا لهذه المأساة التي لم تخضع لدراسات كافية، وربما كانت الترتيبات الأمنية والإجراءات الوقائية وقوانين ومواثيق الهجرة الأوروبية أكثر عددا من الكتب العربية المهمومة بهذه القضية. من هذه الكتب «الهجرة غير المشروعة.. دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة» للكاتب المصري نزيه محمد عبدالغني القلاوي الذي بحث الظاهرة، ومراوحتها بين قانون دولي يحمي الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، وتشريعات محلية تضبط بها الدول حدودها، وتحمي نفسها من «أخطار» تتوقعها من متسللين تخشى أن يكونوا هاربين من القانون، أو جواسيس يختبئون خلف أقنعة الضحايا.

يسجل الكتاب أن معاهدات الأمم المتحدة أكثر رحمة بالمهاجرين، مثل اتفاقية 1990 التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسَرهم، «وهي الصك الوحيد المتعلق بحقوق المهاجرين»، لكنها لم تدخل حيّز التنفيذ إلا عام 2003، ووقعت عليها نحو 40 دولة معظمها من الدول الطاردة، «في حين لم تصادق ولم توقع عليها دول الاستقبال التي تستقطب أغلب العمال المهاجرين سواء بأوروبا أو أميركا الشمالية، أو في دول أخرى كاليابان وأستراليا ودول الخليج».

يبدأ الكتاب، الذي أصدرته الهيئة المصرية العامة للكتاب، في سلسلة «موسوعة الثقافة القانونية» (2019)، بفصل تمهيدي عن ماهية الهجرة ودوافعها وآثارها، ويليه فصل عن ظاهرة الهجرة غير المشروعة وعلاقتها بالجريمة المنظمة، ويختتم بفصل عن التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة تترتب عليها أحيانا جريمة منظمة، بقيام تنظيمات وعصابات إجرامية باستغلال ضحايا الهجرة غير المشروعة، باستدراجهم وإغرائهم وتوجيههم من بلد إلى آخر، وتستطيع هذه التنظيمات توريط العمال المهاجرين في عمليات تهريب مختلفة، «والأخطر من ذلك نجد أن كثيرا من العناصر المهاجرة لها صلة قوية ببعض الجماعات الإرهابية أو العصابات الإجرامية المنظمة، التي تدير الأعمال غير المشروعة مثل الاتجار في المخدرات، وغيرها من الأعمال مثل غسل الأموال والاتجار في البشر».

الأمم المتحدة تقدر عدد المهاجرين الدوليين المقيمين خارج أوطانهم بأكثر من 190 مليون مهاجر

ولكن في اتفاقية الأمم المتحدة «لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية»، التي أقرت في نوفمبر 2000، بروتوكولا ملحقا خاصا بمكافحة تهريب المهاجرين برا وبحرا جوا، «يوجب عدم ملاحقة المهاجرين غير الشرعيين جنائيا»، ويقول إنه «لا يجوز أن يصبح المهاجرون عرضة للملاحقة الجنائية»؛ لأنهم ضحايا، وسائل وأدوات استخدمتها الجماعات الإجرامية المنظمة، وهي المتهم الذي يحصل من المجني عليهم على أموال طائلة.

وبعيدا عن تأثير الهجرة على الفرد والمجتمع والدولة المصدّرة والمستقبلة يعالج القلاوي تأثير الهجرة غير المشروعة على المجتمع الدولي، فيذكر أن الأمم المتحدة تقدر عدد المهاجرين الدوليين المقيمين خارج أوطانهم بأكثر من 190 مليونا. وأدى تدفق الملايين من المهاجرين السريين إلى مشكلات دولية كتجارة المخدرات القادمة من أفغانستان وشرقي أوروبا ودول أفريقية ولاتينية باتجاه أوروبا الغربية التي انتشرت فيها «شبكات التجارة بالبشر والدعارة». ويمارس محترفو الجريمة المنظمة والتشكيلات الإجرامية أعمالا إجرامية «تتمثل في تهريب الأسلحة والمتفجرات للدول المهاجر إليها لزعزعة أمنها، فضلا عن إمكانية ظهور الأفكار المتطرفة وانتشارها»، وساعد على ذلك عولمة التواصل الإنساني لسهولة استخدام وسائل الاتصالات الحديثة، وظهرت «الجريمة المنظمة العابرة للحدود» التي أبرمت لمكافحتها اتفاقيات دولية.

ونظرا لحداثة مصطلح «الجريمة المنظمة» يقدم الباحث تعريفات له. فالمؤتمر السادس عشر للجمعية الدولية لقانون العقوبات، بودابست سبتمبر 1999، يقول إن «الجريمة المنظمة تتمثل في أنشطة مرتكبة بواسطة منظمات محترفة ومهيكلة بصورة صارمة. وهذه المنظمات تميل إلى الإجرام، ولا ينطبق النموذج العادي على أعضائها وهي ترتكب جرائم جسيمة كوسيلة للحصول على الربح المالي». وفي عام 2000 عرفتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة بأنها جماعة إجرامية «ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن، وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة».

على مستوى نظري، فإن المهاجر السري مكفول بحماية مزدوجة: من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) بمنحها الفرد حق الهجرة والتنقل، ومن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (2000) باعتبارها المهاجر السري ضحية لعصابات التهريب، وعلى الرغم من ذلك يجري تلخيص الهجرة غير المشروعة باعتبارها «إحدى صور الجريمة المنظمة». تشمل قضايا الهجرة غير المشروعة أيضا النساء والأطفال الذين يجدون أنفسهم ضحايا لصور من الاتجار والعبودية والاستغلال الجنسي والخدمات القسرية والاسترقاق ونزع الأعضاء، ولهذا السبب ترى الأمم المتحدة جريمة الاتجار في البشر «كارثة إنسانية، وشكلا من أشكال العبودية».

ويخلص القلاوي إلى أن الهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر هما أكثر تمثيلات «أشكال انتهاك حقوق الإنسان؛ حيث يتم تجريد الفرد من كافة حقوقه»، بداية من حق الحياة لامتلاك هؤلاء قرار إلقاء المهاجر في البحر، وصولا إلى الحق في الكرامة. ويقترح آليات وقائية وأمنية أولها اهتمام الدول الطاردة بزيادة معدلات التنمية، وأن تسهم الدول المستقبلة بتخصيص جزء من أموال مكافحة الهجرة السرية في التنمية الاقتصادية، وإقامة مشروعات استثمارات تحقق الفائدة للطرفين.